ومدروس منذ العام ١٩٥٧ ، أي بعد انسحابها من سيناء وقطاع غزة ، فقد لقيت هذه السياسة بعض النجاح في العمليات العسكرية المحدودة . فالقصف الاسرائيلي بالطيران والمدفعية ، والاغارات على بعض الأهداف المدنية والعسكرية في بعض الدول العربية ، لم تعقبه أية ردود فعل عسكرية على المستوى القيادي العربي ، بل تمثل الرد — ان وجد — في مبادرات بعض الجنود والضباط الذين تحملوا مسؤولية الرد بشكل شخصي .

سياسة الردع والمقاومة الفلسطينية

منذ أن انطلقت المقاومة الفلسطينية في الفاتح من كانون الثاني عام ١٩٦٥ ، وبدأت بتنفيذ عملياتها العسكرية داخل فلسطين ، انكبت القيادة العسكرية والسياسة الاسرائيلية على وضع مشروعات لوأدها في المهد .

وأدركت هذه القيادة أن حجم المقاومة ، اذا ما قورن بالقوات النظامية ، وبشكل خاص في بداية الانطلاق المسلحة ، لا توازي كتيبة عسكرية ضمن جيش نظامي . وبالمقابل ، كانت تعرف تماما أن فاعلية قوى المقاومة أو ان كانت من حيث الكم لا تدخل في حسابات الجيش ، سوف تفرض نفسها على سياستها الأمنية .

وعلى الرغم من كل الاجراءات العسكرية ، وأهمها تكثيف عمليات المطاردة ، وزيادة الدوريات ، واستعمال الطيران على نطاق واسع ، واعتماد الاغارة المحدودة على بعض الأهداف العسكرية للمقاومة ، على الرغم من هذا ادركت اسرائيل ، أن كل هذه الاجراءات عقيمة ، واقصى ما يمكن أن تحققه من نتائج هي عرقلة بعض العمليات ، أو عدم تمكينها من تحقيق أهدافها .

لهذا اعتمدت اسرائيل اسلوبا جديدا في سياستها الأمنية ، توخت منه تحقيق عدة أهداف أهمها :

أ — الابادة الجسدية للعنصر الفلسطيني المقاتل .

ب — الحاق الضرر بالمدنيين ، بالأرواح والممتلكات كي يكفر هؤلاء بالمقاومة .

ج — ردع قيادة المقاومة عن تخطيط وتنفيذ عمليات عسكرية ضد اسرائيل ، تحت شعار ان الضرر والخسائر المادية والبشرية التي تلحق بالفلسطينيين ، أكبر من تلك التي تلحق باسرائيل .

هـ — انتهاك سيادة الدول التي تعمل المقاومة عبر اراضيها ، بحجة ان هذا الانتهاك لم يكن ليحدث لولا وجود المقاومة .

وفقا لكل هذه الأسباب مجتمعة ، قامت اسرائيل بالغارة الشهورة والأولى من نوعها على الكرامة في ١٩٦٨/٣/٢١ .

الكرامة اول اختبار لسياسة الردع

تقع عملية الكرامة ، من وجهة النظر الاسرائيلية — أول عملية بهذا المستوى — ضمن استراتيجية الحرب الوقائية : الضربة الأولى ، وسياسة الردع . فهي حرب وقائية لاحباط